هل تعتبر سياسة رفع الأجور لوحدها مجدية لمواجهة تبعات رفع الدعم الحكومي؟

نشوه حمود

ماجستير علوم مالية ومصرفية

يعتبر الدعم الحكومي إحدى السياسات الاقتصادية المهمة المطبقة بشكل كبير من قبل الحكومات ذات الأنظمة القريبة من الاشتراكية، يمكن اختصار مفهوم الدعم الحكومي بأنه أي تدخل في الأسعار من شأنه خفض مستوى سعر الخدمة أو السلعة المدعومة عن سعر السوق[1]، وذلك إما على مستوى الاستهلاك (نظام منح مباشر أي إنفاق تحويلي) أو على مستوى الانتاج (تقديم إعانات اقتصادية للمنتجين بما يضمن تخفيض تكاليف الإنتاج، إعفاءات أو تخفيضات ضريبية).

بشكل عام، تهدف الحكومات من خلال الدعم إلى حماية أصحاب الدخل المحدود، وزيادة قدرتهم على الحصول على السلع والخدمات الأساسية وذلك عن طريق الحد من تقلبات أسعارها، بما يضمن استقرار الأسعار بشكل عام إلى حد كبير، كذلك تهدف إلى دعم عملية الإنتاج ورفع القدرة التنافسية للقطاعات الانتاجية المحلية[2].

إن الإبقاء على الدعم دون النظر إلى أحقية مستخدميه يظهر مجموعة من المشاكل الاقتصادية على المدين الطويل والقصير، فعلى المدى القصير يفسح المجال لتهريب السلع المدعومة عبر الحدود، ويسمح بزيادة استهلاك السلع والخدمات المدعومة. كما تنشأ مشاكل متعلقة بعدم العدالة والركوب المجاني فلا يصل الدعم إلى شريحة كبيرة من مستحقيه ويستفيد منه من لا يستحقه. أما على المدى الطويل تتمثل في نمو النفقات العامة بمعدل عال، وإحداث تشوهات سعرية تتمثل بالابتعاد غير المدروس عن الأسعار التي تعكس التكاليف الحقيقية للسلعة أو الخدمة. ما يؤثر بالتالي على هيكلية العرض والطلب في سوق السلعة أو الخدمة المدعومة وينعكس على كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية. كما أن التكلفة المرتفعة لبرامج

[1] أحمد، أميرة (2019). سياسات الدعم وأثرها على النمو الاقتصادي. المركز المصري لدراسات السياسات العامة.
[2] عبد الوهاب، أحمد؛ أسماء، البنا (2019). دليل سياسات الدعم في مصر. برنامج الحرية الاقتصادية.

الدعم أصبحت تزاحم تمويل الاستثمار العام وخصوصًا في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية[1] [2].

طبقت الحكومات السورية المتعاقبة سياسة الدعم لفترة طويلة على العديد من السلع والخدمات مما أدى إلى ظهور الآثار التي سبق الإشارة إليها وبشكل واضح بعد الأزمة، ما أضعفت قدرة الحكومة في الاستمرار في هذا الدعم خاصة بعد استمرار الحصار الاقتصادي المطبق على سورية. لذا فقد انتهجت الحكومة مؤخرًا مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تخفيف الدعم عن بعض السلع مثل مواد الطاقة (بما في ذلك الغاز المنزلي)، السكر، الشاي، الأرز. وبعض الخدمات مثل التقنين الشرائحي على استخدام الانترنت المفتوح، تقاضي نسبة من أجور خدمات بعض المشافي. إن عملية إصلاح سياسات الدعم أمر لا خلاف في ضرورته ولكن هل اتبعت الحكومة السورية إجراءات صحيحة في ذلك؟، أو إذا صح التعبير هل اتبعت إجراءات متكاملة؟. أم أنها اكتفت فقط بالزيادات المتكررة على الرواتب التي تقدم لفئة مخصوصة لمواجهة تبعات تخفيف الدعم الحكومي؟. فيما يلي توضيح لما يمكن أن تحدثه هذه الزيادات المتكررة بالرواتب دون موازاتها بإجراءات تصحيحية طويلة المدى:

ا. عندما يقوم القطاع الحكومي بزيادة الرواتب والأجور للعاملين لديه وهم موظفو القطاع العام والمشترك؛ أي لفئة محددة من المواطنين، هنا سؤال منطقي يطرح نفسه: إذا كانت هذه الزيادة لمواجهة الارتفاعات السعرية الناتجة عن تخفيف الدعم، والحكومة قامت بتعويض فئة محددة فقط، ماذا إذًا عن بقية أفراد الشعب التي تعاني أغلبها من حالة بطالة مرتفعة، من المؤكد أن سياسات التوظيف الاحتوائية لا تحل هذه المشكلة أبدًا لأن ما ستسفر عنه من نتائج يتعدى خطورته المستوى الاقتصادي فقط، لتصبح فكرة البطالة المقنعة والكسب السهل والاعتماد على الدولة ثقافة شعب كامل.

ب. هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ فالمعروف أن طبقة الموظفين الحكوميين في أغلبهم تشكل طبقة ذات ميل حدي كبير للاستهلاك، وهذا ما يفسر بشكل واضح توجيه جزء كبير من الموارد المالية الإضافية نحو الاستهلاك مما سيؤدي إلى رفع الأسعار (مبدئيًا على الأجل القصير)، وبما أنه لا يوجد أي تدابير

[1] دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا: دروس مستفادة للإصلاح (2014).
[2] اسماعيل، طارق (2018). سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.

طويلة الأجل موازية – أو على الأقل إفصاحات حولها أو آثار مرئية يمكن لمسها – فإن هذه الارتفاعات سوف تستمر على المدى الطويل أيضًا.

ج. أما على الأجل الطويل فإن هذه الزيادة لن يتم امتصاصها من خلال زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي لأن سورية تعاني من ركود تضخمي مع خلل هيكلي متمثل في ضعف البنى الفوقية والتحتية والعقوبات الاقتصادية، إضافة إلى الأزمة،كلها تجعل من الصعب التحرك بمعدلات نمو اقتصادية بوتيرة تسمح بامتصاص فائض الطلب المتولد.

د. كما أن ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الذي سبقت الإشارة إليه سيجعل بالضرورة الميل الحدي للادخار قليل وهنا لابد من ضرورة الإشارة إلى الفرق الكبير بين الاكتناز والادخار. فعندما يقوم الموظف مثلاً بتجنيب جزء ولو كان قليلاً من راتبه والاحتفاظ به في بيته مثلاً فهذا ليس ادخاراً وإنما اكتناز، والفرق بينهما يتمثل بخروج هذه النقود من التيار النقدي الكلي للاقتصاد وما ينتج عن ذلك من آثار اقتصادية وإدارية كلية تتعلق بفعالية السياسة النقدية للمصرف المركزي. أما لو احتفظ الموظف بهذه النقود في بنك أو قام باستثمارها في سوق الأوراق المالية فعندئذٍ يسمى ادخاراً.

ه. ولو افترضنا أن هذا الموظف سوف يفكر فعلاً بادخار هذه الأموال الفائضة وليس اكتنازها كما ذكر آنفًا. فهذا قد يواجه من حيث المبدأ بفكرة ضعف ثقافة التعاملات المالية وأساسياتها وما يترافق من خوف خسارة هذا المال نتيجة عدم الدراية بالأدوات وآلية التعامل. وعلى فرض تجاوز المخاوف السابقة فإن على الحكومة أن تعي تقدير نسبة التسرب النقدي الذي سوف يحدث وما يرافق ذلك من تأثير على عرض النقود في الأجلين الطويل والقصير وهذا ما سينعكس بدوره على الأسعار.

وأخيراً، إن مرونة الأسعار للأجور في سورية بسبب تردي النمو الاقتصادي يجعل من المهم التفكير من قبل الحكومة بآليات العلاج الطويل الأجل الواجب اتباعها لتجنيب الاقتصاد استمرار وتعميق حالة الركود التضخمي الذي يعانيه. كما ينصح بتحويل الدعم إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنى التحتية لأن ذلك له تأثير كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل احتواء السخط الاجتماعي على مثل هذه الاجراءات لابد من توفر قدر من الشفافية يتمثل بالإفصاح عن نوايا الحكومة وإجراءاتها وسياساتها المستقبلية. كما ينصح بزيادة كفاءة الآليات التي اختيرت لتنظيم عملية توزيع الموارد المدعومة مثل البطاقات الذكية بما يكفل حماية واحترام كرامة المواطن السوري.